

ليصل الإجمالي إلى 117718

« الصحة » : 886 إصابة جديدة بـ « كورونا »

وتسجيل 4 وفيات

■ شفاء 592

شخصاً

ليبلغ مجموع

عدد المتعافين

109198

أعلنت وزارة الصحة أمس تسجيل 886 إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) خلال الـ 24 ساعة الماضية ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 117718 في حين تم تسجيل 4 حالات وفاة ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى اليوم 714 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور عبدالله السند لـ"كونا" إن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 133 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض (كوفيد-19) ومازالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 7806 حالات.

وأشار السند إلى أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال الـ 24 ساعة الماضية بلغ 7935 مسحة ليبلغ مجموع الفحوصات 842102 فحوصات.



عبدالله السند

وجدد الدعوة للمواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني موصيا بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع على الإرشادات والتوصيات وكل ما من شأنه المساهمة في احتواء انتشار الفيروس.

وكانت وزارة الصحة أعلنت في وقت سابق من امس شفاء 592 إصابة خلال الـ 24 ساعة الماضية ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء 109198 حالة.

من جهة أخرى أكدت

الحملة الوطنية للتوعية

بمرض السرطان (كان)

بضرورة اتباع نظام التغذية

الصحية خصوصا أن

الكويت تحتل مراكز متقدمة على مستوى العالم في نسبة انتشار السمنة مقارنة ببقية الدول محذرة من مخاطر السمنة المفرطة.

وقالت (كان) في بيان صحفي أمس إنها أقامت ندوة تفاعلية بمناسبة شهر التوعية بسرطان الثدي وهو أكتوبر الجاري عنيت بمسؤولية الأسرة في اتباع نظام التغذية الصحية.

وأضافت أن اختصاصية التغذية ومراقب تعزيز تغذية المجتمع في الهيئة العامة للغذاء والتغذية وجد العثمان تناولت خلال الندوة تقارير دولية عن أن الكويت سجلت أعلى معدلات في السمنة بين الأطفال والبالغين وأن نصف الفتيات ما بين عمر 5 و 15 عاما مصابات بالسمنة فيما

من خلال اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة للارتقاء بأداء القطاع الحكومي

« المحاسبة » : الكويت حريصة على تعزيز

مفهوم مكافحة الفساد

أكد رئيس ديوان المحاسبة فيصل الشايح أمس أن الكويت تحرص على تعزيز مفهوم مكافحة الفساد من خلال اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لرفع مذكرات الفساد والارتقاء بأداء القطاع الحكومي وإنشاء هيئة متخصصة بهذا المجال للحد من انتشار هذه الظاهرة.

جاء ذلك في مداخلة للشايح أثناء مشاركة ديوان المحاسبة في الاجتماع الـ 17 لرؤساء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار إلى أن الديوان يصدد توقيع بروتوكول تعاون مع هيئة مكافحة الفساد دعما لتعزيز مبدأ النزاهة والشفافية والتعاون مع مؤسسات الدولة وحماية للمال العام.

وأضاف الشايح أن الفساد يعد المبدد

للثروات والإمكانات والمستنزف للأول للموارد والمحوق الرئيسي للتقدم والتطور لكافة خطط النهوض بالوطن حيث أن مظاهره ستؤدي لضعف الإيرادات وهروب الاستثمارات وتدني كفاءة الخدمات ويقضي على أية جهود تنموية للأصلاح. وبين أن دول الخليج العربي تحذو حذو المجتمع الدولي من خلال تعزيز كافة الجهود لمكافحة الفساد والوقاية منه لأنها مسؤولية الجميع من أجهزة رقابية وحكومات وهيئات وأفراد. كما أعرب خلال كلمته عن شكره للأشقاء في مجلس التعاون الخليجي للمواساة بفقد الأمة العربية صاحب السمو الراحل الشيخ صباح الأحمد طيب الله ثراه.

وتقدم الشايح بالتهنئة لصاحب السمو

أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد بمناسبة توليه مقاليد الحكم بدولة الكويت ولسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد بمناسبة تركيته ولبا للعهد سائلين المولى عز وجل لهما التوفيق والسداد لمواصلة العطاء في خدمة الكويت وشعبها. كما تقدم الشايح بالتهنئة للدكتور نايف الجحرف بمناسبة توليه منصب الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية متمنيا له ولكافة زملائه في الأمانة العامة كل التوفيق والنجاح في أداء مهامهم ومستذكرا بكل التقدير والعرفان للجهود المخلصة لسلفه عبداللطيف الزباني.من جهة أخرى قالت مراقب العلاقات الدولية بإدارة التدريب والعلاقات الدولية هبة العوضي أن جدول أعمال الاجتماع تضمن مناقشة تقرير عن القرارات الصادرة عن الاجتماع

الـ 16 لرؤساء الدواوين والاجتماع الـ 21 للكلاء.وأضافت العوضي انه " ناقش البند الخاص بالمراقبة الشاملة المشتركة ومذكره الأمانة العامة المقدمة للاجتماع بشأن مقترح ديوان المحاسبة الخاص بنشر التوعية والمعرفة بممارسة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة".

يذكر أن الاجتماع السنوي لأصحاب رؤساء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون يهدف إلى دعم مسيرة العمل المشترك بالمجالات المرتبطة بالمراقبة على الأموال العامة في الدول الأعضاء والتي تقوم بها دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون كما يعني بتنسيق مواقف دول المجلس في المنظمات الدولية التي تشترك الدواوين بعضها فيما فيها.

مهدي : المذكرة ستسهم في تبادل الأنشطة والبرامج والمبادرات المحققة للمعايير المطلوبة

« التخطيط » وقعت مذكرة تفاهم مع مدينة اليرموك

الصحية لتبادل الخبرات

وأوضح مهدي أن المذكرة تسعى إلى تحقيق الشراكة والمسؤولية المجتمعية للوصول إلى المعايير الصحية والتنمية في مدينة اليرموك الصحية ضمن إطار مبادرة منظمة الصحة العالمية للمدن الصحية.

وأشار إلى أن المذكرة تسعى لتعزيز جودة رأس المال البشري من خلال تعزيز التكنولوجيا الرقمية إضافة إلى تنمية الجوانب الإبداعية والابتكارية للشباب الكويتي ضمن المجالات التعليمية والتقنية والفنية.

وأكد أن المذكرة تتيح أيضا الاستفادة

من الإمكانيات والكوار والخبرات العلمية الوطنية لتحقيق المرنثيات والأهداف التي يرغب الطرفان في الوصول إليها معربا عن سعادته بهذا التعاون.بدورها قالت نائب رئيس مدينة اليرموك الصحية هدى الدويسان في تصريح مماثل إن المذكرة تعزز العلاقة والتعاون المتبادل بين الجانبين موضحة أن الغرض من إنشاء مدينة اليرموك الصحية الارتقاء بالمدن الصحية العالمية المصدقة للبيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

وأضافت الدويسان أن الاتفاقية

تهدف إلى تعزيز كفاءة الاستخدام الأمثل للبنى التكنولوجية والرقمية في مدينة اليرموك الصحية مبيحة أن دور الأمانة العامة للتخطيط سيكون استشاريا للاستفادة منها في تعزيز جودة رأس المال البشري. وأكدت أن أهداف التنمية المستدامة في المدن الصحية من المعايير المهمة من شأنها الارتقاء بالمدن وحصولها على التنمية المستدامة التي تسعى لتحقيق العديد من الأهداف التنموية والعالمية للوصول إلى رؤية كويت جديدة 2035.

■ حملة «كان»

تحذر من السمنة

المفرطة وتدعو

لاتباع نظام

التغذية الصحية

الوطنية للتوعية بمرض السرطان (كان) بتبني برنامج مكافحة السمنة عبر الاشتراك المجاني للمواطنين والمقيمين في دولة الكويت حيث تقوم الحملة وبإشراف اختصاصيي تغذية بمتابعة المشاركين وتزويدهم بوصفات الوجبات اليومية.

وأشارت أيضا الى أهمية النمط الرياضي الذي تقيمه (كان) تحت إشراف اختصاصيي تربية بدنية من أجل تحقيق التكامل بين الغذاء والرياضة للوصول إلى الوزن المثالي وتشجيع الجمهور للانضمام إلى هذا البرنامج المجاني لتجنب السمنة ومخاطرها.وأشادت بدور وسائل الاعلام بدولة الكويت التي ساهمت بشكل كبير في نجاح التوعية من أمراض السرطان التي حققت نسبة ارتفاع تزيد على الـ 30 في المئة خلال الخمس سنوات الماضية ما انعكس في نسب الشفاء من الأمراض السرطانية في دولة الكويت.

نيويورك - «كونا» : أكدت دولة الكويت أمس الأول ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية داعية المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية امتثالا لقرار مجلس الأمن 2334 ورفع الحصار البري والبحري غير القانوني المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من 13 عاما.

جاء ذلك خلال كلمة دولة الكويت التي ألقاها نائب المندوب الدائم الوزير المفوض بدر المنيع أمام المناقشات العامة للجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وطالب المنيع إسرائيل بالكف عن تنفيذ أي خطط لضم أجزاء من الضفة الغربية وغور الأردن لما يشكله ذلك من خرق للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وانهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري امتثالا لقراري مجلس الأمن 242 و497.

وفي الاطار نفسه قال المنيع إنه في ظل تلك «الظروف العالمية الاستثنائية والصعبة» التي يشهدها المجتمع الدولي على إثر جائحة فيروس «كورونا المستجد - كوفيد 19» لم تقطع الخدمات الأساسية والإنسانية التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» لما يفوق على 5.6 مليون لاجئ فلسطيني «في أكثر بقع العالم حساسية».

وأشار الى ان الوكالة وفرت خدمة التعليم عن بعد إلى 540 ألف طالب وخدمة التطبيب عن بعد وإيصال الأدوية الإنسانية الى محتاجيها وإيصال الأغذية الى مليون لاجئ يعانون من انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة.

وذكر ان جميع تلك الخدمات الإنسانية قدمتها الوكالة بالوقت الذي كانت تسعى فيه لحشد 94 مليون دولار للتخفيف من آثار الجائحة على اللاجئين الفلسطينيين و42 مليون دولار لتقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح.

وأضاف أنه «لا أحد يستطيع إنكار أهمية وحيوية الدور الذي تقوم به الوكالة في استناب الأوضاع على الأرض بما فيهم اسرايل السلطة القائمة بالاحتلال».

وبين ان (أونروا) «ما زالت تعاني من وضع مالي حرج أفر وللأسف على عدد من أنشطتها في مراكز عملياتها وذلك على الرغم من الإجراءات التقشفية الجادة التي اتخذتها لتقليص العجز الحاصل بالميزانية والبالغ 375 مليون دولار».

وأعرب المنيع عن تطلعه وكما أشار المفوض العام للوكالة في تقريره لاعتماد (أونروا) لنهج استراتيجي يعيد توازنها ويكتملها من التنبؤ بمقدرات الوكالة» خاصة وأنها تتعرض الى هجوم مسيس يستهدف عملها بهدف تقويض استقلاليتها وتشكيت فيها».

وأضاف ان السلطات الإسرائيلية ما زالت تفرص قيودا على حرية حركة موظفي (أونروا) في الأراضي الفلسطينية المحتلة متذرعة بالشواغل الأمنية وتخضع مركبات الأمم المتحدة للتفتيش في انتهاك واضح لحصانة المنظمة وتفرص رسوم عبور على الشاحنات التي تدخل قطاع غزة كبدت الوكالة على أثره ما يقارب مليون دولار في عام 2019 في الوقت الذي فيه الوكالة بأمس الحاجة لتلك الأموال.

وأعرب عن تمنياته بالتوفيق للمفوض العام الجديد للوكالة فيليب لازاريني مشيدا بالجهود الاستثنائية التي يقوم العاملون بالوكالة بما فيهم العاملون بالخطوط الامامية من أطباء وممرضين ومعلمين «وكثيرين غيرهم» في ظل تضاع أرقام الإصابات بالوباء في مخيمات اللاجئين الـ 58 المكتظة.

وجدد تقديره للدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين مشيدا بالدعم السياسي والمالي المقدم من دول المجتمع الدولي خاصة من كبار مانحي الوكالة لتمكينها من تنفيذ ولاياتها الإنسانية في خضم تلك الظروف الامنية والصحية والاقتصادية الحرجة. واكد المنيع أن دولة الكويت ستستمر في دعمها الثابت للوكالة حيث أعلن مؤخرا وزير الخارجية الكويتي الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد الصباح خلال مؤتمر الحوار الاستراتيجي الثالث حول وكالة (أونروا) دعم دولة الكويت للوكالة بمبلغ 1.5 مليون دولار من خلال الصندوق الكويتي للتنمية

دعت المجتمع الدولي للضغط عليه لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية

الكويت : ضرورة إنهاء الاحتلال

الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية



بدر المنيع

الاقتصادية العربية لتمكينها من الاضطلاع بدورها الإنساني النبيل في سبيل تخفيف المعاناة عن اللاجئين من الشعب الفلسطيني الشقيق.

وشدد على ان توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في ظل ما يشهده من انتهاكات إنسانية جسيمة لحقوقه ولأبسط ضروريا وغير قابل للماطلة معلنا دعمه للقانون الدولي لحقوق الإنسان بات أمرا للقانون الدولي لحقوق الإنسان ضرورة وبما فيها تلك التي تطالب اسرايل أن تنهي فوراً جميع ممارسات العقاب الجماعي.

وأشار الى التوصيات التي تطالب اسرايل بأن تقوم فوراً بإلغاء إجراءات إغلاق المعابر المؤدية الى غزة وضمان كفالة الحق بالتنقل لجميع الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن تقي بمسؤولياتها بصفتها سلطة قائمة بالاحتلال لضمان حصول الفلسطينيين على الرعاية الصحية في ظل تلك الظروف الصحية العالمية الحرجة.

واكد ان دولة الكويت تدعم مبدأ تمكين الشعوب من حقها في تقرير مصيرها والذي يعتبر أحد اهم المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة على الرغم من أن دولة فلسطين ليست ضمن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تنظر اللجنة في أوضاعها.

كما أكد ضرورة إنهاء الاحتلال الكامل للأراضي الفلسطينية وعلى أهمية حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير المصير تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية وبما يسمح له بإقامته دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية.

وطالب بالزام إسرائيل بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 في سبيل الوصول الى سلام دائم وشامل وعادل وفقا لما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

على جانب آخر جدد المنيع دعم دولة الكويت للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بإشراف من الأمين العام ومبعوثه الخاص والتي يسرت انعقاد اجتماعي الطولة المستديرة لأطراف المعنية بقضية الصحراء بشهر ديسمبر عام 2018 وشهر مارس عام 2019.

ورحب بمشاركة كل من المغرب والجزائر وموريتانيا والبوليساريو في الاجتماعين امتثالا لقرارات مجلس الأمن 2414 و 2440 مشيدا بأجواء الروح الإيجابية التي سادت الاجتماعين الرامين التي إيجاد حل سياسي مقبول من كافة الأطراف المعنية في قضية الصحراء.

وأعرب المنيع عن الدعم للرّخم الإيجابي الذي تولد من الطولات المستديرة الاولى والثانية باعتبارها السبيل الوحيد للوصول الى الحل السياسي التوافقي مؤيدا ما جاء بقرار مجلس الأمن 2468 الذي شدد على ضرورة احراز تقدم نحو التوصل الى حل سياسي واقعي ودائم لمسألة الصحراء على أساس التوافق.

وأشاد بترحيب الأطراف الاربعة المعنية بقضية الصحراء للمشاركة في اجتماع الطولة المستديرة الثالث كما نص عليه قرار مجلس الأمن 2468 لافتا الى أهمية أن يبنى المبعوث الشخصي الذي سيتم تعيينه من قبل الأمين العام للأمم المتحدة على الرّخم والتقدم الذي تم احرازه خلال الطولات المستديرة الحفافظي وأن يستأنف مهامه اين ما توقف سلفه الأخير هورست كولر وأهمية ذلك الحفاظ على الصبغة التوافقية للقرار الذي سيقدم للجنة الرابعة بخصوص قضية الصحراء.

واكد دعم دولة الكويت للمبادرة المغربية بشأن الحكم الذاتي في الصحراء لما تشكله من خيار بناء بهدف التوصل الى حل مقبول بين جميع الأطراف.كما أكد ضرورة احترام وحدة المغرب وسيادته وعلى الموقف الخليجي الموحد تجاه مسألة الصحراء الذي تجلي واضحا بقيمة الرياض الخليجية - المغربية بشهر أبريل 2016 متمنيا أن يكون هذا الحل في القريب العاجل لتنعم المنطقة بالأمن والاستقرار.